

الغرياني: لو صدر حكم بحل التأسيسية للرئيس حق بتشكيلها من جديد



الاثنين 1 أكتوبر 2012 12:10 م

توقع المستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية للدستور انتهاء عمل الجمعية في خلال شهر نوفمبر المقبل، أوله أو منتصفه، مشيراً إلى أن هناك احتمالاً بصدور حكم قضائي بحل الجمعية التأسيسية بعد حكم يصدر غداً لكن أي جمعية جديدة ستبدأ على أساس تركته الجمعية الحالية

وأضاف أنه لو صدر الحكم بحل الجمعية فإنه ، وحسب الإعلان الدستوري، يمكن لرئيس الجمهورية ، لو أراد ، أن يقوم بتشكيل جمعية جديدة سواء بنفس الأعضاء ، ولا مخالفة في ذلك للقانون ، لأنه لا توجد شروط في هذا الشأن كالتالي كانت، أو بتشكيل جديد

وأشار الغرياني، خلال لقائه بوفد ممثلي الاتحاد الأوروبي بالقاهرة ، ويضم 31 شخصية ، إلى أنه كان من الممكن الانتهاء من هذا العمل بنهاية شهر أكتوبر الجاري إلا أن فترة العيد في نهاية الشهر قد تحول دون ذلك

واستعرض الغرياني في اللقاء عمل الجمعية ولجانها وما ناقشته من قضايا وقدمته من مقترحات مؤكداً على أن الكثير من المقترحات لم تعرض بعد على الجمعية بكامل هيئتها وإنما هي إنتاج للجان

و نبه الغرياني إلى أن الجمعية تتعرض للهجمات والانتقادات منذ نشأتها وهناك حكم قضائي متوقع صدوره غداً الثلاثاء بشأن مصيرها

وأوضح أنه في الحالتين ، بالتشكيل الحالي أو بتشكيل جديد للجمعية ، سيظل هناك حراك معارض لها ، ولكن من المؤكد أن الجمعية القادمة ستأتي على عمل معد من قبل وفي ظل دراسات ومناقشات من اللجان كلها مسجلة تفصيلياً وستبني على أساس موجود

وقال الغرياني " نحن ننتظر الحكم ولكن لن نتوقف عن العمل والوقت ليس ضائعاً، ونحن قدمنا جهدنا لشعب مصر".

وحول اتجاه مصر نحو المركزية أم اللامركزية في الحكم قال الغرياني إن مصر شهدت حكماً مركزياً طوال تاريخها والسبب في ذلك نهر النيل كمصدر للمياه والحياة ولذلك كنا بحاجة إلى حكومة تضبط وتوزع مياه النهر، وكانت الحكومات المركزية المتعاقبة منذ التاريخ السابق على بناء الأهرامات وعهد الأسرة الأولى وعهد مينا موحد القطرين

وحول الإصلاح القضائي في مصر قال المستشار حسام الغرياني إن النظام القضائي بحاجة لتعديلات وإصلاحات ولكن ليس مجالها الدستور وإنما القوانين المنظمة لهذه السلطة وهناك محاولات للإصلاح حال دون إكمالها غياب البرلمان وبمجرد انتخاب برلمان جديد ستكون من أولوياته مناقشة مشروعات لإصلاح النظام القضائي

وقال إنه بعد الجلسة الأخيرة للجمعية ، والتي ناقشت مصير مجلس الشورى ، بدأ أن هناك اتجاهها نحو الإبقاء على هذا المجلس باختصاصات حقيقية وأن يكون شريكاً لرئيس الدولة في اختيار كبار المسؤولين

من جانبه لفت الدكتور عمرو دراج الأمين العام للجمعية التأسيسية أن هناك اتجاهها للتوسع العمراني في مصر في المرحلة المقبلة وبدلاً من أن يشغل السكان 6 أو 7% من إجمالي مساحة مصر يشغلون 35 إلى 40% من المساحة وهذا سيطلب التوجه نحو اللامركزية

أش أ